الحصاد كثير ولكن الفعلة قليلون...

* قيس يوسف ناصر *

لما اشتدت محاولات هدم البيوت والمنازل لأهلنا في بلدان وقرى مختلفة، وازدادت ضائقة السكن في مجتمعنا حتى بات الشباب منا يفتشون يائسين عن موطئ قدم على ثرى الآباء والأجداد، ولما كانت مشكلة التنظيم والبناء أمّ المشاكل وأمّ المعضلات، أصبحنا في مسيس الحاجة، في رأيي، أكثر من أي وقت مضى، إلى بحث قضية الأرض والسكن في الوسط العربي في البلاد بحثًا علميًا وموضوعيًا بعيدًا عن لسان العاطفة والحماسة الذي يحجب عنا في كثير من الأحيان الرؤية الواضحة والرأي المصيب، وذلك خاصة حين لا يتكلّم الطرف الآخر، أعني مؤسسات التنظيم والبناء حتى المحاكم، بلغة العواطف والحنين ولا يكترث بها، ولكنه يكترث بـ"لغة القانون" حسب ما يدّعي.

حقًا، إن كثيرًا من البلدان والقرى والأحياء العربية تعاني اليوم ما يُسمّى في قاموس التنظيم والبناء "فراغًا في التنظيم" او "شللاً تنظيميًا". ذلك أنه رغم تعداد السنين ومرور الأعوام، بقيت بلداننا وقرانا العربية تعيش في ظل مخططات هيكلية قديمة جدًا لا تواكب الازدياد السكاني فيها ولا توافق تطوّر الناس ومتطلباتهم. لتعاني الأقليّة العربية في البلاد، إثر ذلك، نقصًا في الأراضي المخصصة للسكن والتجارة، ونقصًا في الأراضي المخصصة للأبنية العامة ولإقامة المناطق الصناعية. وقد حاولتْ سلطاتٌ عربية محلية إعداد مخططات هيكلية حديثة تلبي حاجة الساعة إلا أنها، لأسباب تتعلّق بالأساس بسياسة التنظيم والبناء في البلاد، لم تنجح في تصديق المخططات التي قدّمتها. هذا كله لم يردع مؤسسات التنظيم في أماكن مختلفة، رغم إدراكها لحاجات المواطنين وضائقتهم السكنية، عن الاستمرار فيما تسمّيه "تطبيق القانون" لتصدر أوامر الهدم وتلاحق بالوسائل الجنائية مَنْ بنى أو استعمل اضطرارًا ما يُسمّى "بناءً غير مُرخّص". وما كانت الآمال التي عُلّقتْ بالمحاكم غالبًا مُجدية، فقد اتبعت المحكمة سياسة تقضي عدم التدخّل في القرارات التنظيمية إلا في حالات نادرة جدًا. على العكس، صرّحت المحاكم في قضايا مختلفة أنّ غياب مخطط هيكلي يُمكّن المواطن من إصدار رخصة بناء، لا يعطي الحق لهذا المواطن أن يبني من غير رخصة بناء!

حتى اليوم، وحسب اطلاعي لقضايا التنظيم والبناء في الوسط العربي، رأيتُ أن علاج هذه القضايا استند بالأساس إلى خطاب سياسي عام مضمونه أنّ سياسة مؤسسات التنظيم إزاء أقليتنا العربية في البلاد غير عادلة ومبنية على التمييز. لستُ أنتقص من هذا الخطاب ومن مصداقيته، إلا أن هذا الخطاب، مما يدعو إلى الأسف، لم يُجدِ نفعًا في أكثر القضايا. ذلك أن مؤسسات التنظيم حتى المحاكم، وبحجج مختلفة، لا تلتفت إلى خطاب كهذا مُدّعيةً كل الوقت أنها تعمل حسب القواعد والأسس التي نصها القانون.

وبخلاف ما يعتقده البعض، أرى أن هناك الكثير الكثير مما نستطيع فعله في هذا المجال، كأفراد أو كسلطات محلية، من خطوات رئيسية على المستوى القانوني، الهندسي والتنظيمي وعلى المستوى الجمهوري والإعلامي. كل هذا في ظل حقيقة مؤلمة أنه رغم أهمية قضية الأرض والوجود ورغم كونها قضية مفصلية في علاقة الأقلية العربية في البلاد ودولة إسرائيل، ورغم الأمور الكثيرة التي يمكن اتخاذها كما قلت، فإن المختصين في هذا المجال من هندسيين وقانونيين هم قليلون جدًا، ليصدق فينا قولُ السيد المسيح له المجد "الحصاد كثير ولكن الفعلة قليلون".

لا يسعني في مقالتي القصيرة هذه أن أسرد جميع الخطوات التي يمكن اتخاذها، إلا أني أقترح ما أراه خطوة أولى أساسية، وهي وضع برنامج قطري يهدف إلى إطلاع المواطن العربي والسلطات العربية على حقوقهم وواجباتهم حسب تشريعات التنظيم والبناء، وتزويدهم، ولو كان تزويدًا أوّليًا، بالقواعد التي نُصّت في قانون التنظيم والبناء وأنظمته، وفي المخططات الهيكلية القطرية واللوائية والمحلية. وأرى أنه من الحاجة أيضًا، كجزء من هذا البرنامج، أن ترافق السلطات العربية المحلية، هيئاتٌ استشارية مختصة في مجال التنظيم والبناء من هندسيين ومحامين تستطيع أن تقدّم إلى السلطة المحلية وإلى المواطنين الذين تحت رعايتها النصيحة الهندسية والقانونية الملائمة حسب كل حالة.

لم أنسَ حين اقترحتُ ما اقترحته أن هذا البرنامج الأوّليّ ليس الحل الوحيد لمشكلتنا، وأن معاناة الأقلية العربية في هذه المجال لا تتعلّق فقط بعدم تضلّعنا من موضوع التخطيط والبناء، ولكنها تتعلّق أيضًا بالسياسة المتبعة منذ عقود تجاه الأقلية العربية في البلاد والتي تجعل مؤسسات التنظيم في كثير من الأحيان "الخصم والحكم" في آن واحد. رغم ذلك، أرى أنه من المهم والضروري تبنّي برنامج تثقيفي كهذا، فكيف لنا أن نقارع بالعصا من هو مُدجّج في الصارم من السيوف؟! وليس أصدق في حال كهذه من قول الله في قرآنه الكريم: "إنّ الله لا يُغيّر ما بقوْمٍ حتّى يُغيّروا ما بأنْفُسِهم".

• محام ومحاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس لموضوع التنظيم والبناء.